

قرار رقم (٤٧٦) لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١ / ٤ / ٤

نائب رئيس الهيئة

بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤/٩ بتاريخ ٢٠١٤/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته ٠ وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطي - نائب رئيس الهيئة .

وعلى مذكرة قطاع التأمين والترخيص ورقة المهنيين المعدة في هذا الشأن.

"قرار"

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيط التأمين الآتي أسمه فيما بعد بسجل وسطاء التأمين ك وسيط تأمين ضمن الجهاز الانتاجي بالشركة التالية وفقاً لأحكام العادتين (٧٣)، (٧٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وبنفس رقم قيده السابق وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار :-

اسم الوسيط	الرقم	الشركة	الرقم القومي	م
أمل مدحت عبد الحميد عاشور	٣٨١٦٧	أليانز لتأمينات الحياة - مصر	٢٩٤٠٩١٧١٩٠٠٦٦٧	١.

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

